شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كآلية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل فيروس كورونا – حالة الدول العربية–

Emerging financial technology companies as a financing mechanism for small and medium enterprises under the Corona virus -The case of Arab countries-

بوزانة أيمن (أ)*، حمدوش وفاء (ب)

(أ): طالب دكتوراه، جامعة باجي مختار– عنابة، الجزائر، bouzanaaimen@gmail.com

(ب): استاذ محاضر – أ، جامعة باجي مختار– عنابة، الجزائر، hamdouche_wafa@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2020/06/14 قبول المقال للنشر: 2021/12/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الدور الذي يمكن أن تلعبه شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في توفير التمويل المستحدث المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل فيروس كورونا، وذلك من خلال دراسة حالة الدول العربية في مجال النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم قبل – أثناء/ بعد فيروس كورونا، انطلاقاً من نماذج أعمال شركات التكنولوجيا المالية الناشئة القائمة على التمويل البديل الرقمي المبتكرة، وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، وعرض وتحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية ومنصاتها الرقمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية قبل فيروس كورونا، وتعرفنا على النظرة الحالية والمستقبلية للنهوض بالتمويل البديل المستحدث المناسب لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولتحقيق الشمول المالي، انطلاقاً من التقنيات المالية الرقمية التي تطلقها شركات التكنولوجيا المالية الناشئة. وقد خلصت الدراسة إلى أن نماذج أعمال شركات التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها تسهم بشكل كبير في استحداث بدائل تمويلية جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير أن جهود وتوجهات الدول العربية إلى قطاع التكنولوجيا المالية لا يزال متواضعاً وفي مراحله الأولى خاصة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد والجهود المبذولة في النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية إلا أنها لم توفر البيئة المواتية لتبني التكنولوجيا المالية قبل وأثناء فيروس كورونا. توصي الدراسة بضرورة تبني الدول العربية لمنظومة مصرفية ومالية متكاملة ومشجعة على استحداث بدائل تمويلية مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعقد مؤسسات النقد العربية لاتفاقيات شراكة مع شركات التكنولوجيا المالية، للاستفادة من نماذج أعمالها القائمة على خلق القيمة والمتناسقة مع التغيرات المستجدة في مجال توفير

الخدمات المالية والمصرفية الرقمية، لسد الفجوات والحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: شركات التكنولوجيا المالية، شمول المالي، فيروس كورونا، مشاريع صغيرة ومتوسطة، منصات التمويل الجماعي.

Abstract:

This study aims to discuss the role that emerging financial technology companies can play in providing appropriate new financing for small and medium enterprises in the shadow of the Corona virus, through a case study of Arab countries in the field of advancing small and medium projects and providing the necessary financing before - during / after the Corona virus Building on the business models of emerging financial technology companies based on innovative alternative digital financing, and their relationship to achieving the 2030 Sustainable Development Goals, He presented and analyzed the reality of financial technology companies, their digital platforms, and the financing of small and medium enterprises in Arab countries before the Corona virus, and we got acquainted with the current and future outlook for advancing the appropriate alternative new financing for financing small and medium projects and for achieving financial inclusion, starting from digital financial technologies launched by emerging financial technology companies. The study concluded that the business models of financial technology companies and their applications contribute significantly to developing new financing alternatives to finance small and medium projects, but the efforts and orientations of Arab countries to the financial technology sector are still modest and in its early stages, especially in the field of financing small and medium enterprises, despite The increasing interest and efforts made in promoting small and medium enterprises in the Arab countries, but they did not provide an environment conducive to adopting financial technology before and during the Corona virus. The study recommends the need for Arab countries to adopt an integrated banking and financial system that encourages the introduction of appropriate financing alternatives for small and medium enterprises, and Arab monetary institutions to conclude partnership agreements with financial technology companies, to take advantage of their business models based on value creation and consistent with the emerging changes in the provision of digital financial and banking services , To fill gaps and reduce the negative effects of the Corona virus on SMEs.

Key Words: Financial technology companies, financial inclusion, corona virus, Small and medium enterprises,

*: Corresponding author : bouzanaaimen@gmail.com

1.مقدمة:

تنامى دور التكنولوجيا المالية خاصة مع بداية الألفية الثالثة وظهور بوادر الثورة الصناعية الرابعة في مجال العمل المصرفي، والتي تميزت بتقديم خدمات مالية ومصرفية رقمية؛ أدت إلى زيادة مستويات الشمول المالي على المستوى العالمي، وفي ظل ما تقدمه من حلول رقمية واعدة تمكن العديد من الفئات المحرومة ماليا وعلى رأسهم الشباب والإناث والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وسكان المناطق النائية، من النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية بكل سهولة وبتكلفة منخفضة. حيث حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام بالغ من قبل مخططي السياسات الاقتصادية عبر مختلف دول العالم، وذلك لكونها واحدة من الخيارات الإستراتيجية التي تعمل على إنعاش الاقتصاد والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أين ظهرت قنوات تمويلية بديلة مستحدثة من قبل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لسد فجوة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من اعتمادها على أحدث التطبيقات والتقنيات المالية المبتكرة في توفير الخدمات المالية الرقمية والمستدامة، لتساهم خاصة في الظرف الراهن من إمكانية الحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما نقل توجه الدول العربية والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية نحو الاهتمام بالتكنولوجيا المالية للنهوض بالخدمات المالية والمصرفية المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مما عجل على جعل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة أمرا حيويا ومستعجلا، بل حتميا لمعالجة التداعيات المالية لفيروس كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو على الأقل التخفيف من أثرها على عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وبهذا المعنى فإننا نرى أن جائحة كورونا هي فرصة للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. في هذا السياق؛ يحق لنا أن نطرح الإشكالية التالية:

– إلى أي مدى يمكن لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة أن تسهم في توفير آليات التمويل الرقمية المستحدثة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، والتي من شأنها أن تسهم في الحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا على توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟

معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

– فيما تتمثل أساسيات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

– ما هي نماذج أعمال شركات التكنولوجيا المالية القائمة على التمويل البديل المستحدث المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

– ما هي الفرص التي تقدمها الخدمات المالية الرقمية للحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا؟

– ما هو واقع شركات التكنولوجيا المالية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية قبل – أثناء/ بعد ظهور فيروس كورونا؟

2.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، إلى مناقشة الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية (Fintech) وتحديدا منصات التمويل الجماعي والحلول الرقمية المبتكرة – البلوكشين، الحوسبة السحابية، قاعدة البيانات الضخمة، التكنولوجيا التنظيمية والإشرافية–، في تعزيز درجة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا، كبديل من البدائل الرقمية المستحدثة لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة توضيح أهمية التكنولوجيا المالية في سد فجوة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تبني شمول مالي رقمي مبني على اقتصاد المعرفة والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال الابتكارية، و الاستفادة من منصات التمويل الجماعي عبر الأنترنت والهواتف المحمولة لتعزيز آليات التمويل التقليدية المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن شركات التكنولوجيا المالية هي شركات ناشئة تعتمد على الابتكارية وتركز على الزبون بدل المنتج، والتي من شأنها أن تعمل على الحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4.1. المنهج المتبع في الدراسة:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة، والإحصائي لتحليل مجموعة الإحصائيات والمعلومات التي وردت في الدراسة.

2. الإطار المفاهيمي لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

إن التغير في فلسفة العمل المصرفي والتطورات والمستجدات التي شهدها القطاع المصرفي، بعد ظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة عجل من الاهتمام بعصرنة القطاع واستحداث أساليب التمويل التي من شأنها أن تحد من الآثار السلبية للأزمات المالية التي يشهدها قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل تفشي فيروس كورنا، وغلق بعض البنوك لفروعها على نهج بقية القطاعات الاقتصادية كتدابير وقائية من فيروس كورونا. كل هذا جعل الأمر حيويا في ظل الظرف الراهن لمواجهة الفجوات المالية في نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتعاملات المالية والمصرفية وجعلها أكثر سهول، واستخدام منصات التمويل الجماعي وتطبيقات التكنولوجيا المالية الابتكارية.

2.2. تعريف التكنولوجيا المالية والمصطلحات المتداخلة معها:

هناك العديد من المصطلحات المتداخلة مع مصطلح التكنولوجيا المالية نذكر منها ما يوضحه الجدول التالي:

التكنولوجيا المالية	المصطلحات المتداخلة	التعريفات
يطلق عليها بالمصطلح الأجنبي (fintech) وهي التكنولوجيا ونماذج الأعمال المبتكرة التي تستخدم في تقديم الخدمات المالية، بما في ذلك الابتكارات في مجال تجارة التجزئة والخدمات المصرفية والاستثمار وحتى العملات المشفرة. ومن انتشار استخدام شبكة الانترنت عبر الهاتف النقال، توسع استخدام هذه التكنولوجيا في نطاق التمويل الشخصي والجماعي والتجاري (عبد الرحيم، 2018)	**الشمول المالي**	يطلق عليه باللغة الأجنبية (financial inclusion) بحسب البنك العالمي، يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم –المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين– التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. (Abbes & SADI, 2018, p. 9)
	الشمول المالي الرقمي	يطلق عليه باللغة الأجنبية (digital financial inclusion) وهو استخدام الخدمات المالية الرقمية وترويجها من أجل تعزيز الشمول المالي. (الاسكو، 2019، صفحة 45)
	الخدمات المالية الرقمية	يطلق عليها باللغة الأجنبية (digital financial services) وهي مجموعة واسعة من الخدمات المالية كالمدفوعات والائتمان والمدخرات والتحويلات والتأمين التي يتم إجراؤها من خلال القنوات الرقمية. (الاسكو، 2019)

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على مصادر المسجلة في الجدول.

انطلقاً من التعاريف السابقة:

تُوفر التكنولوجيا المالية فرصاً هائلةً، كانخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، والدفع الفوري، وتوفير مزيد من الخيارات، وتيسير الخدمات. ومن شأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح المجتمع. وبوسع الحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإرادات والدفع. وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة، وتقوية إدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد (افاق الاقتصاد الاقليمي، 2017، صفحة 10)، وعلى الرغم من كون القطاع المالي تاريخياً من أكثر القطاعات استخداماً للتكنولوجيا إلا أن ما يُميز مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية وحتى أزمة فيروس كورونا حالياً، هو دخول مؤسسات غير مالية سوق الخدمات المالية بالاعتماد على تكنولوجيا جديدة، حيث باتت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، والمؤسسات التكنولوجيا الكبيرة، تنافس المؤسسات المالية التقليدية بتطبيقاتها المبتكرة ونماذج أعمالها التي تخلق قيمة مضافة للعمل المصرفي.

2.2. أنواع شركات التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها:

انتقلت التكنولوجيا المالية من مجرد وسيلة لتوفير الخدمات المالية والمنتجات المالية إلى صناعة بأكملها مكونة من شركات تطوير البرامج والأنظمة وشركات استشارات وجهات تنظيم، وتعتبر الشركات المقدِمة للتقنيات المالية الرقمية أهم أركان تلك الصناعة، ويُمكن تقسيم تلك الشركات بناء على اعتبارات مرتبطة بنوع التقنية التي تُقدمها، مثلاً شركات دفع، شركات تقنيات تنظيمية، شركات تقنيات البلوكشين...، ويمكن تقسيمها وفقا لطبيعة مقدم الخدمة، حيث تنقسم إلى مؤسسات مالية عريقة وشركات ناشئة وشركات التقنية العملاقة، ويُمكن تقسيمها حسب علاقاتها المتبادلة (تعاونية وتنافسية) (قندوز، 2019، صفحة 24). الشكل التالي بين مختلف أنواع شركات التكنولوجيا المالية المذكورة.

شكل رقم (1): أنواع شركات التكنولوجيا المالية

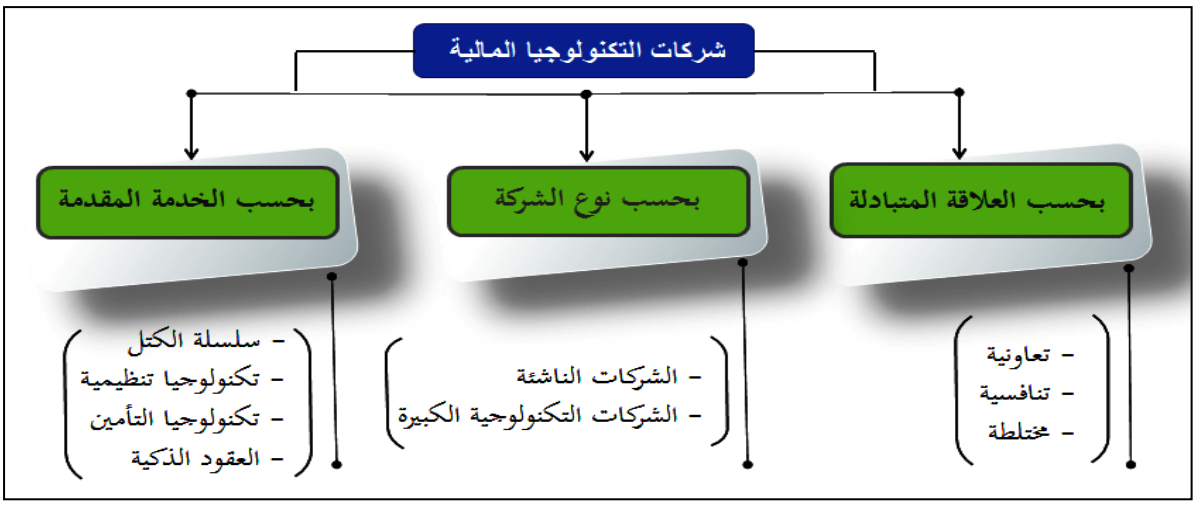

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصدر التالي: قندوز عبد الكريم أحمد، (2019): التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، ص24.

بناءاً على ذلك؛ حيث تستهدف شركات التكنولوجيا المالية فئات معينة من الزبائن، والتي لا تتلقى خدمة كافية ومرضية من البنوك التقليدية هذه الفئات حسب تقديرنا موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (2): الفئات المستهدفة من قبل شركات التكنولوجيا المالية – بصفة عامة–

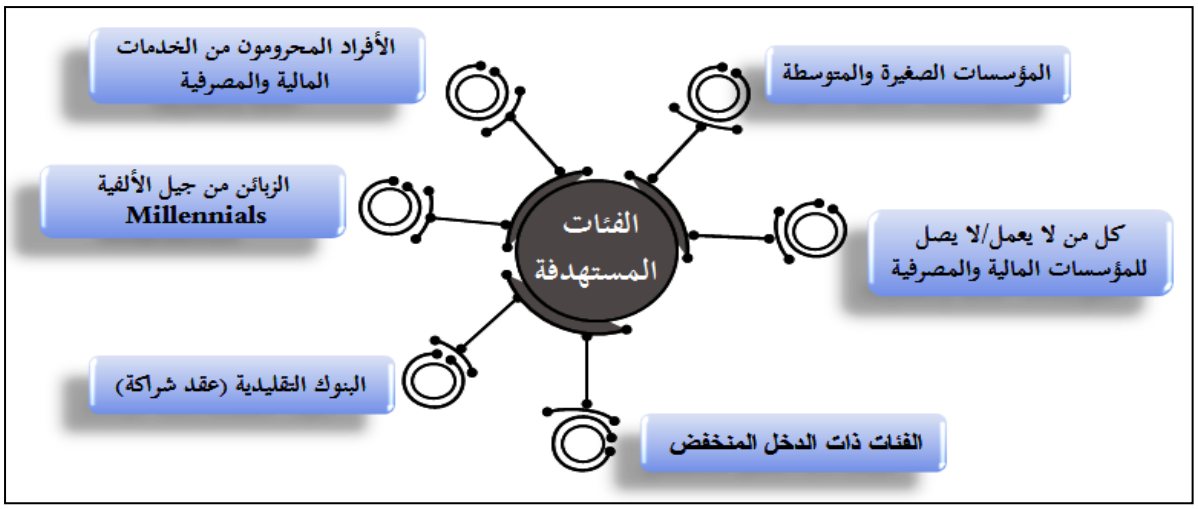

المصدر: من إعداد الباحثان.

بعد أن تعرفنا على أنواع شركات التكنولوجيا المالية والفئات المستهدفة وبصفة خاصة؛ ذوي الدخل المنخفض وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. نتعرف الآن على أهم التطبيقات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية. التي تمثل فرصاً وتحديات في الوقت عينه للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتسهيل تعاملاتها المالية بتبني نماذج أعمال جديدة في مجال التمويل البديل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتغيير طبيعة ونطاق المخاطر المصرفية (ولد معمر و منصوري، 2020، صفحة 172)، أهم هذه التطبيقات موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (3): أهم تطبيقات التكنولوجيا المالية في مجال العمل المصرفي

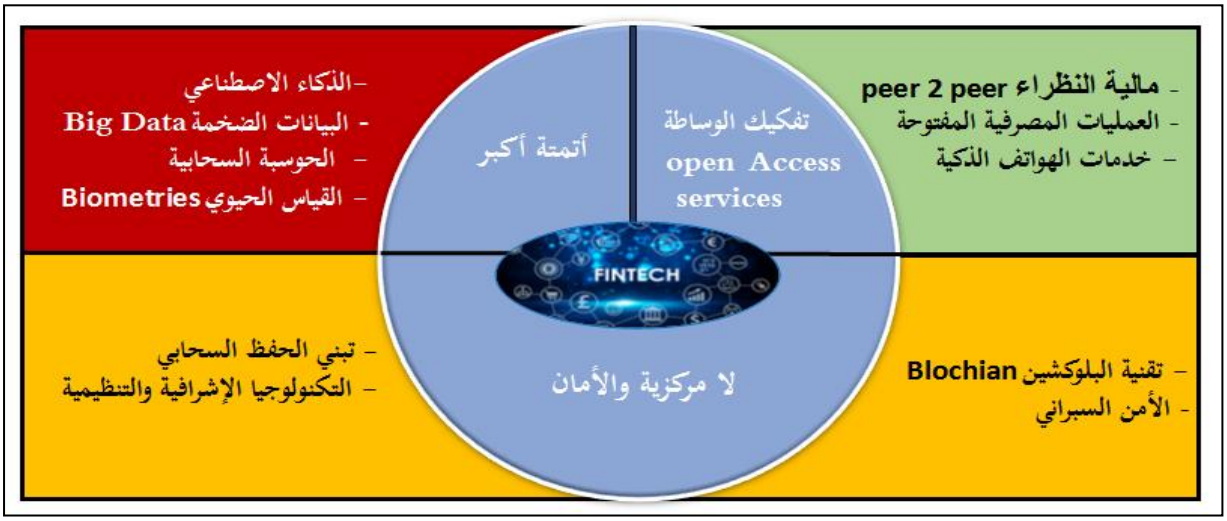

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على المصدر التالي: قندوز عبد الكريم أحمد، (2019): التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي. ص20 – ص21.

3. نماذج أعمال التكنولوجيا المالية القائمة على التمويل البديل:

إن نموذج الأعمال هو بناء تصور حول هيكل المؤسسة وتنظيمها واستراتيجيتها ومخطط أعمالها من أجل تحقيق الأهداف ضمن بيئة الأعمال والمتوقع في سلسلة القيمة للصناعة المالية، إنه السيرورة التي تفضي إلى خلق القيمة. هناك ستة نماذج أعمال

شائعة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة هي: المدفوعات، إدارة الثروة، التمويل الجماعي، الإقراض، عمليات السوق المالي، خدمات التأمين، حيث يتميز كل نموذج بما يلي:

1.2.3. نموذج الأعمال القائم على تسوية المدفوعات

تُعتبر خدمة الدفع من أكثر الخدمات رواجاً، وهي الخدمة الأكثر بساطة في سلسلة الأعمال، كما أن الشركات التي تركز على هذا النوع من الخدمات تستقطب عملائها بشكل أسرع وأقل تكلفة. يشهد هذا المجال أيضا ديناميكية في الابتكار وفي الاعتماد على طرق الدفع الجديدة، كما أنه مجال أقل خضوعاً للضبط.

2.2.3. نموذج الأعمال القائم على إدارة الثروة

يُقصد بها خدمة إدارة الثروة بشكل آلي، أو خدمة المستشار الآلي Robo advisors و هي أيضا من الخدمات الرائجة كونها توفر الاستشارة بتكلفة أقل بكثير من الاستشارة العادية أو إدارة الأعمال التقليدية. تعتمد الخدمة على مجموعة من الخوارزميات المصممة لاقتراح عرض من الأصول الاستثمارية بناء على تفضيلات المستثمر، وهو ملائم أكثر عند الاعتماد على الاستراتيجيات الساكنة في إدارة المحافظ.

3.2.3. نموذج الأعمال القائم على التمويل الجماعي

يشمل التمويل الجماعي ثلاثة أطراف: المبادر بالمشروع أو المقاول الذي يحتاج إلى التمويل؛ المساهمون أو الأطراف المهتمة بالتمويل وبمثل تلك المشاريع ؛ الهيئة الوسيطة التي تتيح المعلومات وتسهم في تطوير صيغ تمويلية جديدة (هي الأكثر انتشارا). (عماني و حمدوش، 2017، صفحة 401)

هناك عدة أنواع لمنصات التمويل الجماعي تتمثل في الأتي: (عبد المنعم و عبيد، 2019، الصفحات 17-18-19-20)

- منصات التمويل الجماعي القائمة على جمع التبرعات (donations- based crowdfunding)؛
- منصات التمويل الجماعي القائمة على المكافآت (reward –based crowdfunding)؛
- منصات التمويل الجماعي القائمة على إقراض النظراء (peer to peer – p2p lending crowdfunding)؛
- منصات التمويل الجماعي القائمة على المشاركة في رأس المال (equity- based crowdfunding)؛

من بين أنواع التمويل الجماعي السابق الإشارة إليها، تُعد المنصات القائمة على إقراض النظراء أبرز منصات التمويل الجماعي على الإطلاق، حيث تستحوذ على نحو 74% من حجم سوق التمويل الجماعي العالمي، وفقا لأحدث البيانات في هذا الصدد. كما يُلاحظ أن حجم التمويل المتاح من خلال منصات تمويل النظراء ومنصات التمويل القائمة على المكافآت يعادل تقريبا حجم التمويل المتاح من خلال رأس المال المخاطر سنويا والبالغ 30 مليار دولار سنويا. الشكل التالي يوضح الأهمية النسبية لمنصات التمويل الجماعي من إجمالي حجم السوق عالميا.

شكل رقم (4): الأهمية النسبية لمنصات التمويل الجماعي من إجمالي حجم السوق

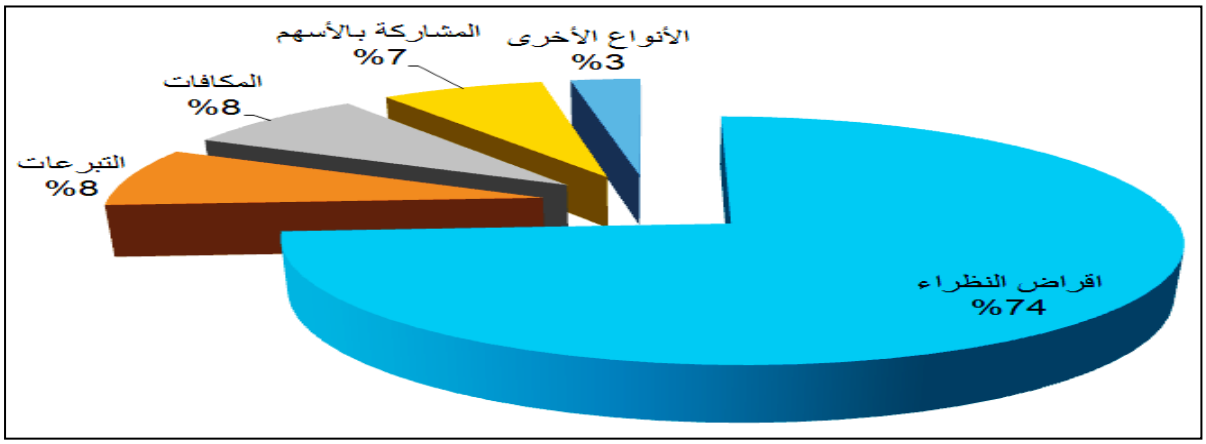

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على المصدر التالي: هبة عبد المنعم، رامي يوسف، (2019): منصات التمويل الجماعي: الأفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، الطبعة الأولى، ص 20.

4.2.3. نموذج الأعمال القائم على الإقراض

يعبر هذا النموذج عن توجه كبير لشركات التكنولوجيا المالية، غير أن هذه الشركات لا تقوم بالإقراض بل بتوفير المعلومات للأفراد والشركات الذين يريدون الدخول في عملية إقراض متبادل بأسعار فائدة متدنية، ومن خلال إجراءات أقل تعقيدا. ومما سبق يتضح أن هذه الصيغة تشمل الإقراض الاستهلاكي والإقراض التجاري وتسمى "الند للند – Peer to peer /P2P " وضمن اقتصاد المعلومات هذا؛ تقوم شركات التكنولوجيا المالية بربط الأطراف ببعضها البعض وتحصيل الرسوم.

5.2.3. نموذج الأعمال القائم على عمليات السوق المالي

يتم اقتراح نماذج جديدة تعمل عبر مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية كالاستثمار والعملات والتجارة وإدارة المخاطر والبحوث. أكثر المجالات الواعدة هو التداول الالكتروني الذي يشمل التشاور وتبادل المعلومات ومقابلة أوامر البيع والشراء وتقييم المخاطر في الزمن الحقيقي، وكذلك أسواق الصرف والعملات بعد أن هيمنت عليها البنوك التقليدية سابقا. حيث خفضت شركات التكنولوجيا المالية من الحواجز والتكاليف عند دخول الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم، حيث يباشر هؤلاء عملياتهم بتسعير آني وآمن عبر هواتفهم الذكية.

6.2.1. نموذج الأعمال القائم على خدمات التأمين

تسعى شركات التكنولوجيا المالية لضمان علاقات مباشرة بين المؤمن والزبون مع استخدام تحليل البيانات لتقييم المخاطر، وهذا المجال يعتبر الأكثر تعاونا بين شركات التكنولوجيا المالية وشركات التأمين التقليدية، حيث تستفيد هذه الأخيرة من البيانات المجمعة في تحليل المخاطر. (عماني و حمدوش، 2017، صفحة 402)

كل النماذج السابقة تمثل في مجملها أهم نماذج التمويل البديل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة– سواء كانت خاصة بالتمويل أو كان التمويل أحد أنشطتها–.

4. الفرص التي توفرها الخدمات المالية الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل فيروس كورونا:

تُوفر شركات التكنولوجيا المالية مجموعة من الفرص انطلاقاً من خدماتها المالية الرقمية التي تهدف إلى تحقيق التمكين المالي والاقتصادي للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمرتبط بأهداف التنمية المستدامة، والتي من شأنها أن تعمل على الحد من

التداعيات المالية والمصرفية لفيروس كورونا انطلاقاً من تعزيز الوصول واستخدام الخدمات المالية المصرفية عن طريق خدمات مالية رقمية تُعد الأسرع والأرخص والأسهل في تعاملاتها. فيما يلي نعرض الفرص التي يُمكن أن توفرها شركات التكنولوجيا المالية من خلال خدماتها المالية الرقمية للحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا، وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة (13) المرتبطة بالشمول المالي الرقمي سواء أفرادا أو مؤسسات: (الاسكو، 2019، صفحة 47)

1.4. القضاء على الفقر: توفير خدمات مالية الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض لمنحهم إمكانية الوصل إلى الأدوات والخدمات الميسورة التكلفة، والتي يمُكن أن تساعد في زيادة فرصها الاقتصادية لتوسيع أو اقامت مشروعات صغيرة ومتوسطة. وفي ما يتعلق بالأسر الفقيرة للغاية، يُساهم الجمع بين الخدمات المالية الرقمية وتعزيز سبل العيش وشبكات الآمان والتوجيه في تعزيز مستوى المعيشة على المدى الطويل.

2.4. القضاء التام على الجوع: تُساعد الخدمات المالية الرقمية المزارعين والمزارعات إلى حد كبير، خاصة في ما يتعلق بتسهيل الوصل إلى الأموال اللاَّزمة لزيادة الإنتاج والمحصول، وذلك بتكلفة أقل، مما يُساهم بشكل مباشر في زيادة إجمالي الإنتاجية الزراعية. من جهة أخرى تُساهم الخدمات المالية الرقمية في توفير منصات ملائمة للتحويلات الاجتماعية لمن يُعانون من سوء التغذية، وذلك بطريقة فعالة، أسرع وأكثر أماناً وموثوقية.

3.4. الصحة الجيدة والرفاه: تُساعد المدفوعات الرقمية والتمويل في توسيع خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية المنخفضة الكثافة. ويسمح التمويل الرقمي للأسر بالتعامل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ الصحية دون إلزامها بالفقر. وتسمح المدخرات الرقمية والتأمين – مثلا للأسر– بمواجهة نفقات الرعاية الصحية غير المتوقعة.

4.4. التعليم الجيد: يُساعد التمويل الرقمي الأسر ذات الدخل المنخفض في التحكم بشكل أفضل بنفقات التعليم، والمدارس وأنظمة التعليم الوطنية في تحسين إدارتها المالية، مما يسمح بتوفير الموارد لدعم المتعلمين والمعلمات وتوفير المواد التعليمة والتقنيات التي تؤدي إلى تحسين نتائج التعليم.

5.4. المساواة بين الجنسين: تُمكن الخدمات المالية الرقمية النساء من كسب المزيد وبناء الموارد والأصول، ويشكل تعزيز القدرة المالية للنساء عاملاً أساسياً في تحقيق المساواة بين الجنسين ودفع النمو الاقتصادي، وتتيح الخدمات المالية الرقمية للمرأة فرصة التحكم بمواردها المالية، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية عبر الحسابات المصرفية، وتساعد القنوات الرقمية على جمع بيانات مفيدة عن صاحبات الأعمال، مما يؤدي إلى فهم احتياجاهن وتقييم أفضل لجدارتهن الائتمانية، كما أن جمع بيانات مصنفة حسب الجنس يساعد صانعي/ صانعات السياسات على وضع سياسات تراعي احتياجات الجنسين، والجهات المقدمة للخدمات على تصميم منتجات مالية رقمية موجهة للنساء وتراعي احتياجاتهن.

6.4. المياه النظيفة والنظافة الصحية: يؤدي استخدام القنوات الرقمية للقياس والدفع إلى خفض نفقات التشغيل وتأمين التدفقات النقدية، مما يساعد الجهات المقدمة للخدمات في توسيع خدماتها وإتاحة إمدادات أوسع للمياه المأمونة للعملاء في الريف.

7.4. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: تُساهم أنظمة الدفع الرقمية في تقليل التكاليف التشغيلية وبالتالي إمكانية توسيع الوصول إلى الطاقة وزيادة الاستثمار في هذا القطاع.

8.4. العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تقدم الشركات لموظفيها وعملائها وشركائها التجاريين قنوات مباشرة للشمول المالي من خلال رقمنة المرتبات والمدفوعات التجارية، مما يزيد من الفرص الاقتصادية والمرونية. كما تتيح الخدمات المالية الرقمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تخفيض تكلفة التعامل مع النقود وزيادة الحصول على التمويل.

9.4. الصناعة والابتكار: وفقا لدراسة البنك العالمي، فان أغلبية المؤسسات تعتبر أن محدودية حصولها على الخدمات المالية تمثل عائقا أساسياً لتحقيق النمو، وبالتالي فان توفير الائتمان من شأنه أن يُساعد على زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يتيح فرص للعمل وزيادة الاستثمار(klapper, Mayada, & Hess, 2016, p. 9) ، حيث يمُكِن التمويل الرقمي الشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو والابتكار والنفاذ إلى أسواق جديدة، مما يدفع عجلة نمو الاقتصاد الرقمي. وتساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات الصغيرة والمتوسطة على بناء أرشيف أو تاريخ لمدفوعاتها ودرجات الائتمان التي حصلت عليها، مما يشكل ضماناً لها ويُساهم في زيادة فرص الحصول على التمويل في المستقبل.

10.4. الحد من أوجه عدم المساواة: للتمويل الرقمي دور في الحد من أوجه عدم المساواة، حيث يوفر للأسر ذات الدخل المنخفض أدوات جديدة لزيادة دخلها، وتحسين المرونة المالية والوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. وتزيد الخدمات المالية الرقمية معدلات الإنتاجية ودخل الأسر الريفية من خلال ربطها بالفرص الاقتصادية خارج المجتمعات الريفية الضيقة.

11.4. مدن ومجتمعات محلية مستدامة: تسهل الرهون الصغيرة مع توفير خدمات رقمية للمدفوعات، على السكان الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية الاستثمار فيها من أجل الحصول على السكن المناسب.

12.4. العمل المناخي: يساعد التمويل الرقمي الأفراد والمجتمعات والشركات والحكومات على مكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ والاستعداد لها، لاسيما من خلال تعزيز المرونة وتحفيز الاستثمارات المستدامة.

13.4. السلام و العدل والمؤسسات القوية: تَحسُن أنظمة المدفوعات الرقمية بشكل كبير يحُقق شفافية في المعاملات الحكومية، ويُساعد في رفع مستوى المساءلة حول استخدام الحكومات للأموال العامة، مما يسمح بزيادة الأموال المتاحة للخدمات العامة الحيوية و الاستثمارات والتحويلات. (الاسكو، 2019، الصفحات 48-49)

5. واقع شركات التكنولوجيا المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية قبل فيروس كورونا:

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الأساسي لخلق فرص العمل وتوليد الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي، كما تلعب دوراً هاماً في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال الحصول على التمويل من المؤسسات المالية والصرفية الرسمية أحد أكبر التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 16)، سوف نتعرف في هذا العنصر على واقع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسط في الدول العربية قبل فيروس كورونا وفقا لبيانات صندوق النقد العربي وقاعدة بيانات البنك العالمي (findex).

1.5. واقع التمويل البديل المستحدث في قطاع التكنولوجيا المالية لدى الدول العربية:

بعدما تعرفنا على أساسيات التكنولوجيا المالية وشركاتها أهم التطبيقات التي توفرها والفرص التي تقدمها من خلال نماذج أعمالها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل البديل، نتناول في هذا العنصر واقع التمويل البديل المستحدث في قطاع التكنولوجيا المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من أهم الشركات العربية الواعد التي

تستخدم منصات التمويل الجماعي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها أن تكون فرصة للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل فيروس كورونا.

1.1.5. شركة أُوندِك (ondeck):

شركة أُوندِك أحد أكبر جهات القروض البديلة. تأسست الشركة سنة 2007 لتكون منصة الكتروني غير مصرفية لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما توفر تقنيات ونماذج الائتمان اللازمة لتقييم القدرة المالية وبيانات المخاطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتتيح أوندك لعملائها الاستفادة من خدماتها بعملية تسجيل لا تستغرق سوى دقائق، لتقديم تمويلات وقرارات ائتمانية فورية خلال 24 ساعة. استفادة أوندك في الأساس تمويلاً من صندوق رأس المال المخاطر، ومن ثم أقدمت على تنويع مصادر تمويلها من خلال مستثمرين من أصحاب الثروات الكبيرة. وبعبارة أخرى تقدم أوندك قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتمويل من هؤلاء المستثمرين الذين يتحملون المخاطر. وهكذا تسنى لأوندك في العام 2016 جمع مبلغ 7 مليارات دولار من التمويلات، لتقدم خدماتها الآن في الكويت والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا (شركة مارمور مينا انتلجنس، 2019، صفحة 141). الشكل رقم (5) يوضح مراحل تطور شركة **ondeck**.

شكل رقم (5): مراحل تطور شركة **ondeck** من سنة 2007 إلى اليوم

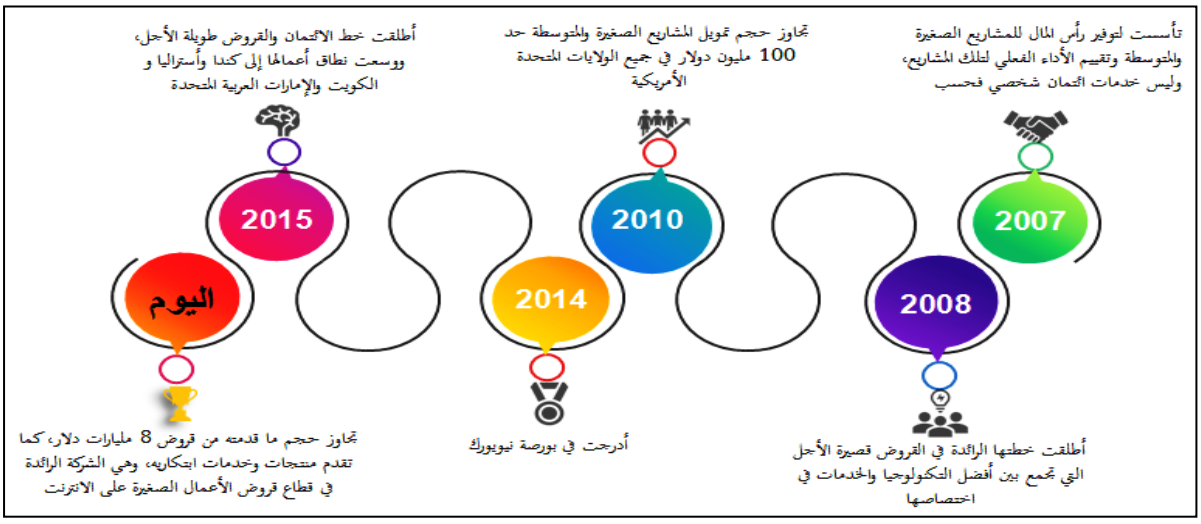

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على المصدر التالي: شركة مارمور مينا انتلجنس، (2019): فينتك الابتكارات المالية التقنية، مؤسسة الكويت للتقدم العالمي، ص 141.

2.1.5.منصات التمويل الجماعي في الدول العربية وفقا لنموذج أعمال شركات التكنولوجيا المالية:

توجد حالياً في الدول العربية 16 منصة تمويل جماعي موزعة على 6 دول عربية حسب ثلاثة فئات هي:

- منصات التمويل الجماعي القائمة على إقراض النظراء (peer to peer – p2p lending crowdfunding) ؛
- منصات التمويل الجماعي القائمة على المشاركة في رأس المال (equity- based crowdfunding)؛
- منصات التمويل الجماعي القائمة على جمع التبرعات (donations- based crowdfunding).

الجدول **التالي**، يوضح منصات التمويل الجماعي في الدول العربية حسب نماذج الأعمال (p2p) و(ebc) و(dbc)

جدول رقم (6): منصات التمويل الجماعي التي تمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

الدول	المنصة	توزيع منصات التمويل الجماعي الـ 16 على الدول العربية
الإمارات	سمارت كراود أفلامنا بيهايف كابيتاورلد دورايز يوريكا انفيراوت ماليا بيسلايس	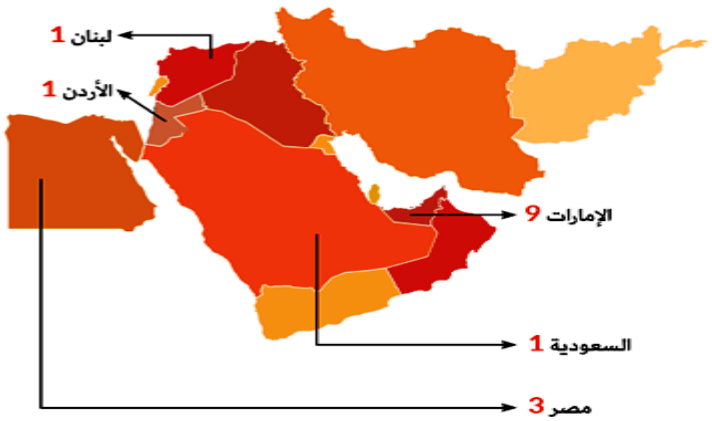
المغرب	كوتيزي	
الأردن	لوا	
السعودية	سكوير	
مصر	موني فيلوز	
لبنان	زومال	

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على المصدر التالي: شركة مارمور مينا انتلجنس، (2019): فينتك الابتكارات المالية التقنية، مؤسسة الكويت للتقدم العالمي، ص21.

2.5. واقع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية قبل ظهور فيروس كورونا

سعت الدول العربية قبل ظهور فيروس كورونا إلى النهوض بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال التمويل إلا أن الجهود المتواضعة لم تجسد الأهداف المسطرة في هذا المجال وذلك نظرا لاعتبارات وعراقيل عديدة يواجهها الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية العربية للحصول على التمويل. سوف نعرض في هذا العنصر واقع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة قبل ظهور فيروس كورونا.

1.2.5. هيكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أصبح قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يحتل أولوية في برامج الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي بالنسبة للدول العربية، يأتي الاهتمام في ظل تنامي عدد هذه المشروعات في غالبية الدول العربية، وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير المزيد من فرص العمل (تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2019، صفحة 209) ، بشكل عام تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشروعات العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية، حيث تقدر نسبتها من اجمالي عدد المشروعات ما بين 90 و 99 %. الشكل التالي يوضح عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وفق إحصائيات صندوق النقد العربي.

شكل رقم (6): عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

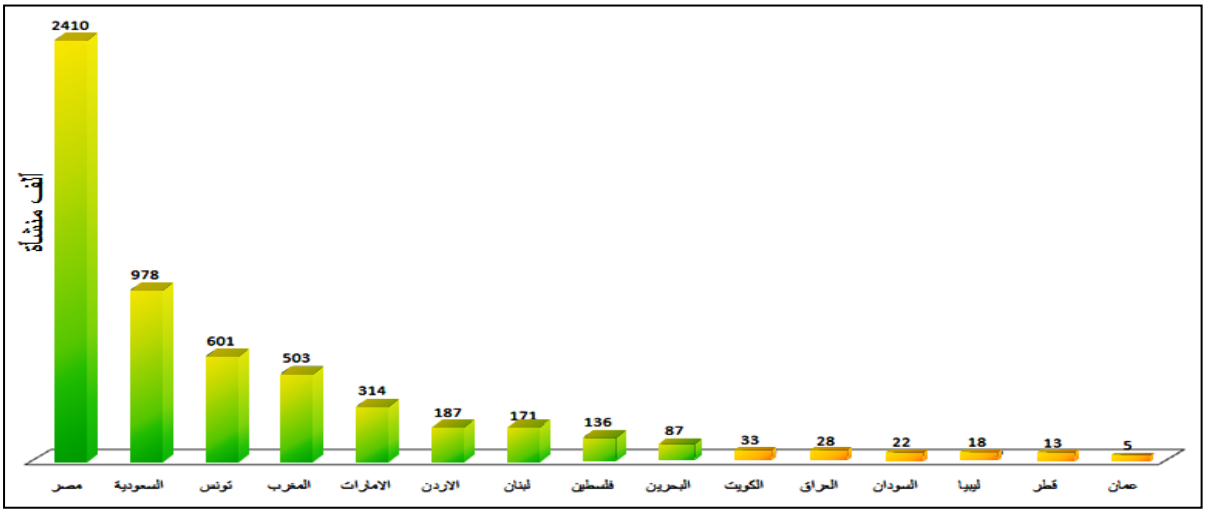

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على نتائج استبيان المصدر التالي: عبد المنعم هبة، طلحة الوليد، إسماعيل طارق، (2019): النهوض بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص 11.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ حوالي 5506 مليون منشأة، حيث تحتل كل من مصر و السعودية المراتب الأولى، أين سجلت كل منهما نسبة مرتفعة تقدر بـ 44% و18% على التوالي من اجمالي المشروعات، وتوزعت باقي المشروعات على الدول الأخرى.

2.2.5. المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن هيكل القطاع المصرفي يمثل نقطة الارتكاز لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بامتداداتها الفرعية لفروعه المصرفية وقنوات التوزيع البنكية، ما يمكن أن نسميه بالشبكة المصرفية التي يتم من خلالها عرض وتوزيع الخدمات المصرفية والمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يقصد بقنوات التوزيع، فروع ووكالات البنك التي يمارس من خلالها نشاطاته وينشر عبرها منتجاته لمختلف فئات المجتمع. الشكل التالي يوضح لنا عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

شكل رقم (7): عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

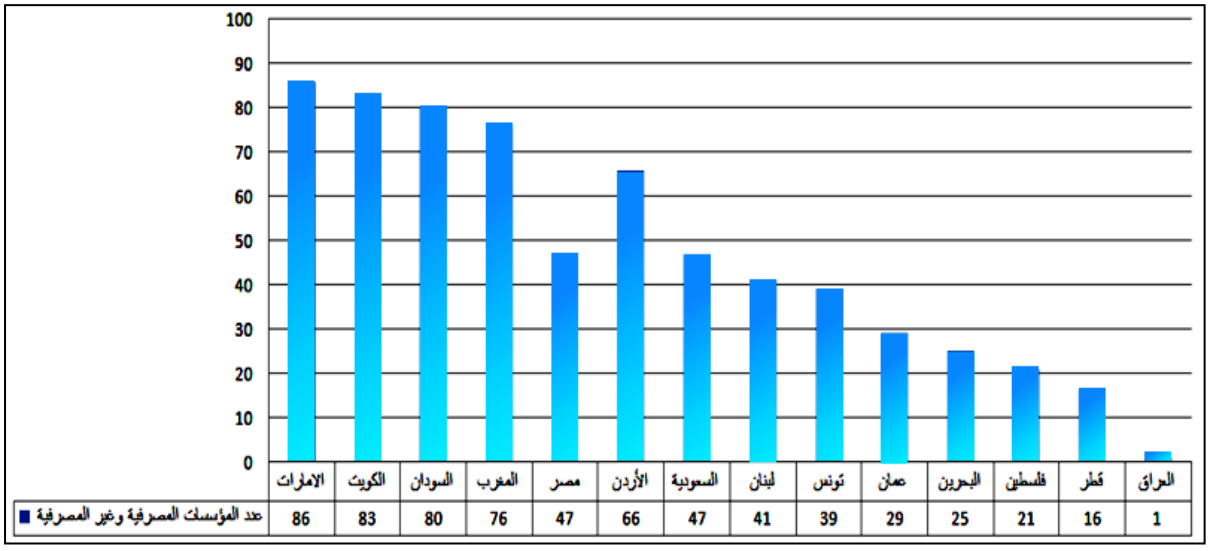

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على نتائج استبيان المصدر التالي: عبد المنعم هبة، طلحة الوليد، إسماعيل طارق، (2019): النهوض بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص 11.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية متوفرة بعدد محتشم جدا، مما يؤثر على فرصة النفاذ للتمويل في ظل غياب قنوات توزيع الخدمات والمنتجات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بالشكل الكافي، مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث سجلت كل من الإمارات والكويت والسودان والمغرب ما يفوق 50 فرعاً من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وسجلت بقية الدول العربية ما دون مستوى 50 فرعاً.

3.2.5. نسبة الائتمان وملكية حساب اقتراض وادخار بغرض إنشاء أو توسعة مشروع صغير أو متوسط

إن التعاملات المالية والمصرفية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتسهيلات التي يتحصلون عليها، مرتبطة بدرجة كبيرة بملكية الحسابات المصرفية في المؤسسات المالية والمصرفية، والتي تمثل المؤشر الرئيسي الذي تبني عليها أدبيات الشمول المالي للأفراد والمؤسسات. الجدول رقم (2) يبين نسبة الائتمان الممنوح ونسبة السكان البالغين (15+) ممن يمتلكون حساب اقتراض أو ادخار في المؤسسات المالية والمصرفية حسب الغرض لسنة 2017.

جدول رقم (2): نسبة الائتمان الممنوح ونسبة السكان البالغين (15+) ممن يمتلكون حساب اقتراض أو ادخار في المؤسسات المالية والمصرفية حسب الغرض لسنة 2017

الدول	نسبة الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	نسبة السكان البالغين (+15) الذين يمتلكون حساب اقتراض بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم		نسبة السكان البالغين (+15) الذين يمتلكون حساب ادخار بغرض بدء أو تشغيل أو توسعة مشروعات قائمة	
		الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الأردن	8	16.6	11.3	10.5	3.9
الإمارات	5	19.1	15.2	18.0	13.5
البحرين	4	29.4	17.0	18.2	12.5
تونس	6	10.6	5.5	15.5	6.6
الجزائر	/	7.3	2.1	19.2	8.4
السعودية	4	22.2	4.5	19.7	10.7
لبنان	16	16.5	9.1	12.3	5.4
مصر	7	4.8	3.0	6.9	2.1
المغرب	33	4.0	1.8	5.2	1.3
موريتانيا	2	7.0	4.0	12.0	6.2
المتوسط العالمي		12.5	9.8	16.9	11.1

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العالمي **findex**، في الموقع: https://globalfindex.worldbank.org/.

من الجدول أعلاه، نلاحظ تفاوت في نسبة الائتمان الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تراوحت هذه النسبة بين 2% في موريتانيا كأقل نسبة و33% في المغرب كأعلى مستوى من الائتمان المصرفي الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. أما بالنسبة لنسب النفاد سواء إقراض أو ادخار فقد حددت بنسبة امتلاك السكان البالغين (+15) للحسابات المصرفية الخاصة بالادخار أو الإقراض، حيث سجلت معظم الدول العربية نسب منخفضة تتفاوت بين عنصري الفئة الواحدة – مثلا الذكور والإناث – العاملين والبطالين- أفقر 40% و اغني 60%- كلٌ حسب غرضه سواء لإنشاء مشروع تجاري أو لتوسعة مشروع قائم أو لمواجهة حالات الطوارئ غير المتوقعة. وعلى الرغم من تواضع مستوى النفاذ إلى التمويل إلا أن المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تبنت مجموعة من التدابير التحفيزية لتشجيع البنوك على تقديم المزيد من القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، انطلاقاً من: (تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2019، صفحة 210)

- إنشاء وحدات متخصصة ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتهتم بجميع الأعمال ذات الصلة بها بما في ذلك الاستشارات والتمويل؛

– السماح للمؤسسات المالية – المصرفية وغير المصرفية – من قبل بعض البنوك المركزية العربية بالمساهمة في رؤوس أموال المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسب محددة.

3.5. واقع التكنولوجيا المالية أثناء/بعد ظهور فيروس كورونا للنهوض بقطاع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

هناك العديد من الأسباب والدوافع – التي تبرز الحقيقة– التي جعلت اللجوء إلى التكنولوجيا المالية حتمية وليست اختيارية والتي سنحاول تقسيمها حسب تقديرنا إلى فترتين؛ قبل – أثناء /بعد ظهور فيروس كورونا كما يلي:

1.3.5. دوافع استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية قبل ظهور فيروس كورونا في الدول العربية:

من بين الدوافع الأساسية لاستخدام التكنولوجيا المالية نذكر:

1.1.3.5. عدم امتلاك حساباً مصرفياً من المؤسسات المالية والمصرفية لشريحة كبيرة من فئات المجتمع:

حيث اتضح ذلك وفقا لقاعدة بيانات البنك العالمي (findex)، خاصة في ظل اتساع الفجوة بين الجنسية في امتلاك حسابا مصرفيا في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية، واعتماد عدد كبير من الأفراد على التعامل المالي مع العائلات والأصدقاء بدلاً من التعاملات المالية المصرفية الرسمية.

2.1.3.5. التغير في فلسفة العمل المصرفي وضرورة التأقلم مع مستجدات العمل المصرفي

إن ظهور جيل جديد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية الداعمة للمؤسسات المالية ومقدمي الحلول الرقمية أدى إلى قلب أوضاع الأسواق المالية وتغير فلسفة عملها في جميع أنحاء العالم من خلال الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في مجال التمويل. وفي ظل هذا التطور السريع، استدعى الأمر إتباع أساليب تضمن توظيف ثورة التكنولوجيا المالية لصالح المجتمع والاقتصاد مع مراعاة حماية المستهلكين والنظام المالي.

3.1.3.5. انخفاض نسبة القروض التي تستفيد منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

إن واقع مؤشرات نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية والمصرفية خلال سنة 2017 كنسبة من السكان البالغين (15+) الذين لديهم حسابات اقتراض بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم... – المعروضة أنفا–، عجلت من ضرورة تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية وبصفة خاصة المنصات الرقمية بمختلف أنواعها.

4.1.3.5. تعدد أسباب الحرمات المالي في المؤسسات المالية والمصرفية في الدول العربية:

إن المؤسسات المالية والهيئات الحكومية تضغط من أجل الحصول على الابتكارات في مجال التمويل مدفوعة بالتحسينات في البنية الأساسية وإمكانات السوق الهائلة، ومن الأشخاص التي لا تقوم البنوك بخدمتهم بالمنطقة العربية (63% من عدد البالغين – وفقا للبنك الدولي) وكذلك الشركات (فجوة تمويل بمقدار 2.5 مليار دولار – وفقا لمؤسسة التمويل الدولية) والشركات الناشئة والشركات التكنولوجية الكبرى التي لديها أموال ضخمة وتجميع للبيانات (البنك العالمي، 2017). الشكل رقم (8) يوضح أسباب الحرمان المالي في الدول العربية.

شكل رقم (8): أسباب الحرمان المالي في الدول العربية بالنسبة للسكان البالغين (15+) لسنة 2017

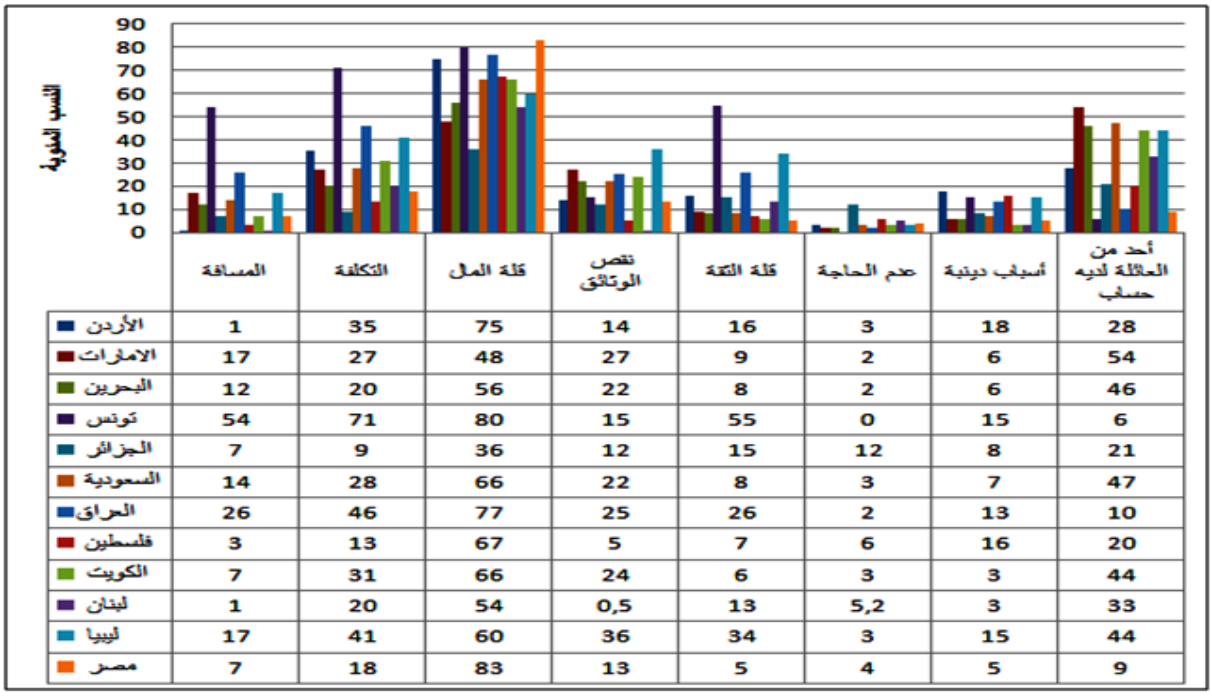

	المسافة	التكلفة	قلة المال	نقص الوثائق	قلة الثقة	عدم الحاجة	أسباب دينية	أحد من العائلة لديه حساب
الأردن	1	35	75	14	16	3	18	28
الامارات	17	27	48	27	9	2	6	54
البحرين	12	20	56	22	8	2	6	46
تونس	54	71	80	15	55	0	15	6
الجزائر	7	9	36	12	15	12	8	21
السعودية	14	28	66	22	8	3	7	47
العراق	26	46	77	25	26	2	13	10
فلسطين	3	13	67	5	7	6	16	20
الكويت	7	31	66	24	6	3	3	44
لبنان	1	20	54	0,5	13	5,2	3	33
ليبيا	17	41	60	36	34	3	15	44
مصر	7	18	83	13	5	4	5	9

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العالمي findex، في الموقع: https://globalfindex.worldbank.org/ .

4.5. النظرة المستقبلية أثناء/بعد ظهور فيروس كورونا للنهوض بقطاع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من ابتكارات التكنولوجيا المالية:

لقد تطور مجال التمويل بفضل التطورات التكنولوجية على مدى العصور. خاصة ظهور فيروس كورونا وأثاره السلبية، التي ساهمت على التوجه بسرعة إلى الاستفادة من الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في مجال التمويل لتعزيز إمكانية حصول المستهلكين على العديد من الخدمات في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار؛ ليصبح ذلك في متناول أيديهم بوتيرة ونطاق غير مسبوقين. من المتوقع أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لملايين الأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالبلدان العربية عن طريق التغلب على العوائق التقليدية.

تُعول العديد من البلدان العربية على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل بما يساعد على خفض معدلات البطالة لاسيما بطالة لدى الإناث والشباب التي تجاوزت ضعف المعدلات الدولية، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وزيادة التنويع الاقتصادي والتنافسية الدولية.

كذلك توفر التقنيات المالية الحديثة لا سيما تقنيات التمويل الجماعي التي يتوقع أن يبلغ حجم سوقها 140 مليار دولار عام 2022 على مستوى العالم فرصاً واعدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في ظل الأزمة الراهنة، بما سوف يؤهلها إلى أن تكون من أهم مصادر تمويل هذه النوعية من المشروعات. في هذا الصدد؛ توفر البيئات الرقابية التجريبية أيضاً "Regulatory Sandboxes"فرصًا جيدة للسلطات الرقابية في الدول العربية لتطوير الأطر الداعمة لصناعة التقنيات المالية، وخاصة تلك التي تركز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وعليه؛ سوف يوفر سعي الحكومات العربية لتفعيل "برنامج عمل

بالي" للتقنيات المالية الصادر عن كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بالتعاون مع الشركاء الاقلميين والدوليين فرصة لتفعيل دور التقنيات المالية الحديثة في دعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.

من جانب آخر، تبدو الحاجة ملحة لتشجيع مزودي الخدمات المالية على الاستفادة من استخدام بعض التقنيات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة، على الأخص تقنيات البيانات الضخمة، والذكاء الصناعي، والبلوكتشين في التغلب على تحدي عدم تماثل المعلومات "Asymmetric Information Problem" دون تمكن القطاع من توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تكمن هذه التقنيات مزودي الخدمات المالية من التقييم الدقيق لمخاطر ائتمان هذه النوعية من المشروعات، بالتالي التوسع في منح الائتمان للمشروعات المؤهلة لذلك.

إن تحقيق البلدان العربية لغاياتها الاقتصادية المنشودة للوصول إلى النمو الشامل والمستدام والوفاء بأهداف التنمية المستدامة 2030 يستلزم سعي مكثف من الحكومات العربية للاستفادة من عدد من محفزات النمو الاقتصادي لعل من أهمها النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني نهج تشاركي وتعاوني يستهدف تحفيز الطاقات الكامنة لهذا القطاع وتسهيل نفاذه إلى التمويل بالاستفادة من الجهود المكثفة التي تبذلها العديد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، والبناء كذلك على مساعي المؤسسات الإقليمية والدولية لتقديم الدعم في هذا المجال بما يساعد على تعظيم الأثر المتوخى من هذه التدخلات. (بوابة فينداف، 2019)

النتائج:

خلصت هده الدراسة إلى النتائج التالية:

– التغير في فلسفة العمل المصرفي والتطورات والمستجدات التي شهدها القطاع المصرفي، عجلت من الاهتمام بعصرنة القطاع واستحداث أساليب التمويل التي من شأنها أن تحد من الآثار السلبية للأزمات المالية التي يشهدها قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل تفشي فيروس كورنا، بتبني بدائل تمويلية ومستحدثة توفرها شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وتتناسق مع التحول الرقمي الضروري لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

– وفقا لنموذج الأعمال المبتكرة التي تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية، فإنها تشمل جميع فئات المجتمع بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي مجالات عديدة منها: تجارة التجزئة والخدمات المصرفية والاستثمار وحتى العملات المشفرة. ومن انتشار استخدام شبكة الانترنت عبر الهاتف النقال، توسع استخدام هذه التكنولوجيا في نطاق التمويل الشخصي والجماعي والتجاري كبدائل للخدمات المالية التقليدية؛

– تطبيقات التكنولوجيا المالية تمثل فرصاً وتحديات في الوقت عينه للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتسهيل تعاملاتها المالية بتبني نماذج أعمال جديدة في مجال التمويل البديل المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

– وفقا لبيانات صندوق النقد العربي تُعد المنصات القائمة على إقراض النظراء أبرز منصات التمويل الجماعي على الإطلاق، حيث تستحوذ على نحو 74% من حجم سوق التمويل الجماعي العالمي. كما أن حجم التمويل المتاح من خلال منصات تمويل النظراء ومنصات التمويل القائمة على المكافآت يعادل تقريبا حجم التمويل المتاح من خلال رأس المال المخاطر.

– تُوفر شركات التكنولوجيا المالية مجموعة من الفرص انطلاقاً من خدماتها المالية الرقمية التي تهدف إلى تحقيق التمكين المالي والاقتصادي للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمرتبط بأهداف التنمية المستدامة، والتي من شأنها أن تعمل على الحد من

التداعيات المالية والمصرفية لفيروس كورونا انطلاقاً من تعزيز الوصول واستخدام الخدمات المالية المصرفية عن طريق خدمات مالية رقمية تُعد الأسرع والأرخص والأسهل في تعاملاتها.

– إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الأساسي لخلق فرص العمل وتوليد الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي، كما تلعب دوراً هاماً في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال الحصول على التمويل من المؤسسات المالية والصرفية الرسمية أحد أكبر التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

– شركة أُوندِك أحد أكبر جهات القروض البديلة؛ توفر تقنيات ونماذج الائتمان اللازمة لتقييم القدرة المالية وبيانات المخاطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتتيح أوندك لعملائها الاستفادة من خدماتها بعملية تسجيل لا تستغرق سوى دقائق، لتقديم تمويلات وقرارات ائتمانية فورية خلال 24 ساعة متواجدة في كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة؛

– حسب شركة مارمور مينا انتلجنس؛ توجد حالياً في الدول العربية 16 منصة تمويل جماعي موزعة على 6 دول عربية حسب ثلاثة فئات هي: منصات التمويل الجماعي القائمة على إقراض النظراء (peer to peer – p2p lending crowdfunding) ؛ منصات التمويل الجماعي القائمة على المشاركة في رأس المال (equity- based crowdfunding)؛ منصات التمويل الجماعي القائمة على جمع التبرعات (donations- based crowdfunding).

– حسب تحليل استبيان صندوق النقد العربي لسنة 2017 و2019 أي قبل ظهور فيروس كورونا، سعت الدول العربية قبل ظهور فيروس كورونا إلى النهوض بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال التمويل إلا أن الجهود المتواضعة لم تجسد الأهداف المسطرة في هذا المجال وذلك نظرا لاعتبارات وعراقيل عديدة يواجهها الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية العربية للحصول على التمويل؛جهود الدول العربية أثناء وما هو متوقع بعد فيروس كورونا يشير إلى الاتجاه الايجابي نحو النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير بدائل تمويلية عن طريق شركات التكنولوجيا المالية والاستفادة منها.

التوصيات:

– ضرورة تبني الدول العربية لمنظومة مصرفية ومالية متكاملة ومشجعة على استحداث بدائل تمويلية مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعقد مؤسسات النقد العربية لاتفاقيات شراكة مع شركات التكنولوجيا المالية، للاستفادة من نماذج أعمالها القائمة على خلق القيمة والمتناسقة مع التغيرات المستجدة في مجال توفير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية، لسد الفجوات والحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

– ضرورة تشجيع استخدام التقنيات المالية الرقمية "FINTECH" في البنوك التقليدية ومؤسسات تقديم الخدمات المالية، وتسهيل إجراءات استخدامها من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير التمويل اللازم، وترسيخ وتنمية الثقافة المعلوماتية والالكترونية، والحد من التعاملات المالية التقليدية لمواجهة الآثار السلبية المالية والصحية في ظل أزمة كورونا (كوفيد– 19).

قائمة المراجع:

Abbes, M. A., & SADI, K. (2018). **Constriction d'un indice d'inclusion financière pour les pays Membres de l'organisation de la coopération Islamique (OCI**. Revue d'économie et de statistique Appliquée .

klapper, L., Mayada, E. Z., & Hess, J. **(2016)**. **Achieving the sustainable developmenet goals yhe role of financial inclusion**. CGAP.

البنك العالمي. (2017). قاعدة بيانات البتك العالمي. من قاعدة بيانات البنك العالمي (findex) :

https://globalfindex.worldbank.org/ تاريخ الاطلاع: 25- 06- 2020،

اتحاد المصارف العربية. (2019). **واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه**. اتحاد المصارف العربية للدراسات و الأبحاث والتقارير .العدد 458.

أسامة ولد معمر، و الزين منصوري. (2020). **اشكالية توافر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أي قيمة مضافة للتكنولوجيا المالية**. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. العدد 02.

أفاق الاقتصاد الاقليمي. (أكتوبر، 2017). التكنولوجيا المالية: اطلاق امكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغنستان وباكستان، والقوقاز واسيا الوسطى. ادارة الشرق الأوسط.من الموقع:

https://www.imfconnect.org/content/dam/imf/Spring-Annual%20Meetings/SM18/Documents%20and%20Publications/MCDREO1017-Arabic.pdf تاريخ الاطلاع: 25-06-2020.

الأمم المتحدة الاسكو. (2019). نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية أفاق عالمية وتوجهات إقليمية. الامم المنحدة: الأمم المتحدة الاسكو.

بوابة فينداف. (2019). اباكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالي. من اباكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالي: https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/04/abtkarat-altknwlwjya-almalyt-walshmwl-almaly. تاريخ الاطلاع: 18- 06- 2020.

تقرير الاقتصاد العربي الموحد. (2019). **الفصل العاشر: الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والتحديات**. صندوق النقد العربي.

شركة مارمور مينا انتلجنس. (2019). **فينتك الابتكارات المالية التقنية**. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

عبد الكريم أحمد قندوز. (2019). **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية (المجلد الطبعة الأولى)**. صندوق النقد العربي.

لمياء عماني، و وفاء حمدوش. (2017). **نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية**. مجلة العلوم الادارية و المالية، العدد 1.

هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، و طارق اسماعيل. (2019). **النهوض بالشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**. صندوق النقد العربي.

هبة عبد المنعم، و رامي يوسف عبيد. (2019). **منصات التمويل الجماعي: الأفاق والأطر التنظيمية (المجلد الطبعة الأولى)**. صندوق النقد العربي.

وهيبة عبد الرحيم. (2018). **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية –تحديات المنافسة و النمو**. مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة . العدد1.